



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

١٤ مايو ٢٠٢٤

أسبوع ضبط الأسعار
وتباطؤ التضخم

183
392
3198
39%
7178
5388

إصدار
أسبوعي



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

محمد صبري

أسماء رفعت

شادي هلال

سالي عاشور

أمل إسماعيل

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

15

معلومة
مصورة

14

مقالات تحليلية

توقعات بنك
جي بي مورجان:
تلاشي الضغوط
العالية على مصر
ورؤية مستقبلية
للاقتصاد

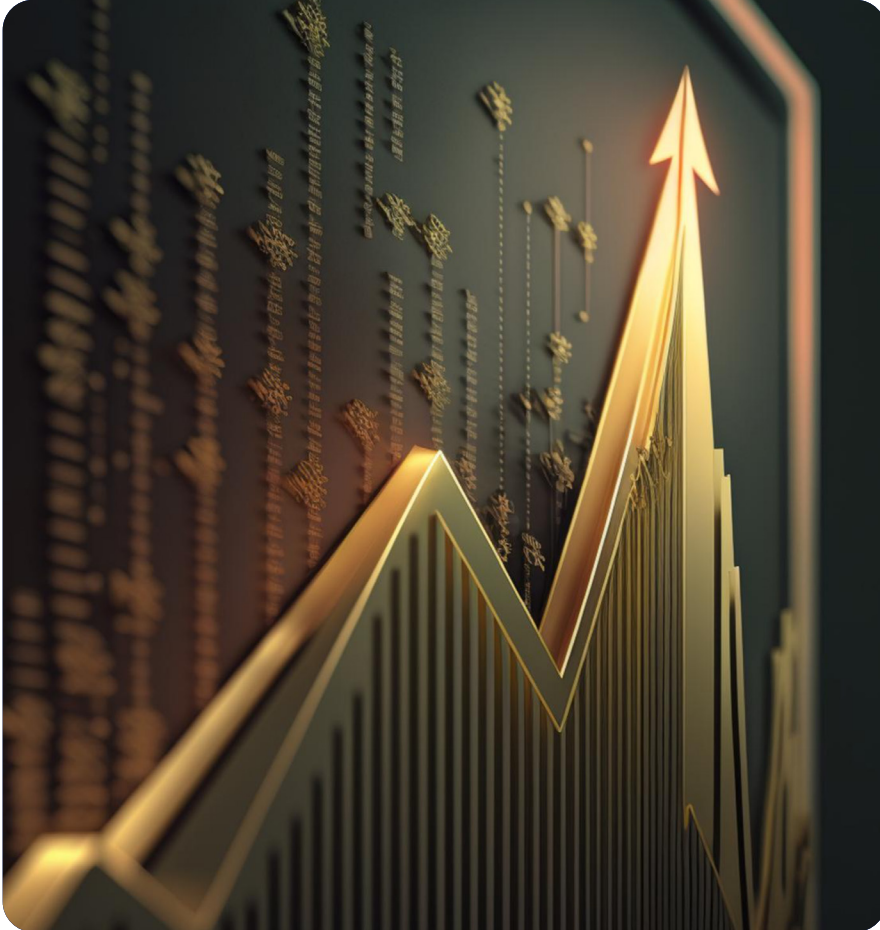
21

دلالات رفع
«فيتش» الرؤية
المستقبلية
للاقتصاد
المصري إلى
«إيجابية»

15

تقديم

في ظل متغيرات اقتصادية متسارعة، تترقب الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية تطورات هامة على صعيد التضخم وأسعار الصرف والنمو الاقتصادي. محلياً، شهدت مصر تباطؤاً في معدلات التضخم السنوية، مسجلة 32.5% في أبريل 2024، في تطور يعكس جهود الحكومة لضبط الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إقليمياً، سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً في ميزانيتها للربع السادس على التوالي بقيمة 12.4 مليار ريال، مما يثير تساؤلات حول مستقبل الإنفاق الحكومي والسياسات المالية في ظل تقلبات أسعار النفط عالمياً. واصلت عملات الأسواق الناشئة ارتفاعاتها القوية في عام 2024، مدعومة بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وفي خضم هذه التطورات، نستعرض في هذه النشرة تحليلاً معمقاً لقرار «فيتش» برفع الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري، وتوقعات «جي بي مورجان» بتلاشي الضغوط المالية عن مصر بفضل صفقة رأس الحكمة.



أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار محلية مؤشرات كلية



- تباطؤ التضخم في مدن مصر على أساس سنوي إلى 32.5% في أبريل 2024

واصل التضخم في مدن مصر مساره النزولي مجدداً في أبريل 2024، ليتباطأ إلى 32.5% على أساس سنوي مقارنة بـ 33.3% في مارس 2024، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء. وشهدت أسعار الخبز، والزيوت، واللحوم، والدواجن انخفاضاً خلال الفترة على أساس سنوي. وقال يوسف البنا، المحلل المالي في «نعيم المالية» إن «أرقام التضخم لشهر أبريل جاءت أفضل من التوقعات البالغة 32.8%. ولعبت سنة الأساس دوراً في تراجع الأرقام على أساس سنوي، بجانب انخفاض بعض أسعار الغذاء بالأسواق». وعلى أساس شهري، تسارع نمو أسعار المستهلكين إلى 1.1% الشهر الماضي من 1% في مارس 2024.



مؤشرات قطاعية



• نشاط القطاع الخاص في مصر يواصل التراجع رغم انخفاض ضغوط التضخم

واصل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر تراجعته في شهر أبريل 2024، على الرغم من انخفاض معدل تضخم تكاليف الإنتاج إلى أدنى مستواه في أكثر من 3 سنوات مع تحسن توافر العملة الأجنبية، وفق بيانات مؤشر مديري المشتريات الصادرة عن «إس أند بي غلوبال ماركيت انتلجينس». وأظهرت البيانات انخفاض النشاط التجاري مرة أخرى؛ إذ أشارت الشركات إلى صعوبة ظروف السوق، ما أدى إلى انخفاض معدل التوظيف مرة أخرى.

السياسات النقدية



• «المركزي» المصري يطلق «الهوية المالية الرقمية» بالنصف الثاني

يضع البنك المركزي المصري اللامسات الأخيرة لإطلاق شركة «الهوية المالية الرقمية» خلال النصف الثاني من عام 2024، بهدف إتاحة فتح الحسابات المصرفية إلكترونياً وعبر المحمول دون الحاجة للذهاب إلى فروع البنوك. كما أن الشركة «ستكون بمثابة كيان مركزي يتولى تهيئة البنية التحتية لفتح الحسابات البنكية من خلال الهوية الرقمية دون الحاجة للذهاب لأحد فروع البنوك». «الهوية الرقمية» هي أي بيانات معالجة تقنياً تتعلق بشخص محدد مرتبطة ببيانات رسمية تتيح التقييم والمصادقة على المعاملات التي تتم عبر المنصات الرقمية.



السياسات المالية

• حكومة مصر تبدأ بتحجيم الاقتراض من البنك المركزي

هبط رصيد اقتراض الحكومة المصرية المباشر من البنك المركزي بنهاية مارس الماضي 24% على أساس شهري إلى 1.697 تريليون جنيه، بحسب بيانات «المركزي». الاقتراض المباشر للحكومات من البنوك المركزية، أو ما يُعرف بـ «التمويل التضخمي» لأنه يتطلب طباعة نقود أمام ما تقتضيه الحكومة، يُعتبر الطريق الأسهل للحكومات لتكلفته الأقل، كما أنه يكون بسعر فائدة متفق عليه بين الطرفين وقد يكون بتكلفة صفرية، بعكس أدوات الدين الحكومية التي تصدر بعوائد مرتفعة وتزيد العجز الكلي لميزانيات الدول.



أسواق المال والاستثمار

• مصر تترقب قيد 6 شركات جديدة بالسوق المالية

تدرس بورصة مصر إدراج 6 شركات جديدة، منها 3 شركات بالسوق الرئيسية، في قطاعات مختلفة منها الأغذية، والطاقة والعقارات، والمقاولات، بحسب أحمد الشيخ رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية. صرح الشيخ، على هامش مؤتمر صحفي للإعلان عن الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع المتكامل لتطوير ورقمنة أعمال شهادات الإيداع الدولية «GDR»، أنه تم «تشكيل لجنة الرقابة الشرعية لإطلاق مؤشر الشريعة الإسلامية خلال الربع الجاري، سيضم المؤشر من 30 إلى 50 شركة».

• وزير السياحة المصري يتوقع استحواذ الفنادق على حصة الأسد في «رأس الحكمة»

كشف وزير السياحة والآثار المصري أحمد عيسى أن شركة «القبضة» الإماراتية (ADQ) ستعلن عن خططها التفصيلية لتطوير أرض «رأس الحكمة» خلال الأشهر القليلة القادمة بانتظار الموافقة الحكومية، وتوقع أن يتم تخصيص معظم المساحة للفنادق، إضافة لإنشاء مركز استثماري ومالي وعدد كبير من الوحدات السكنية والتجارية. وأضاف خلال المؤتمر السنوي الحادي والعشرين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المقام في كلية لندن للأعمال بالمملكة المتحدة، أن الغرف الفندقية المنتظر إنشاؤها في مشروع «رأس الحكمة» تأتي ضمن خطط الوزارة بإنشاء 200 ألف غرفة جديدة، لتحقيق مستهدفاتها من صناعة السياحة، والوصول إلى 30 مليون سائح بحلول عام 2028.

• «إيفا فارما» المصرية تستثمر 1.8 مليار جنيه في إنشاء مجمع لقاحات بيطرية

تستهدف شركة «إيفا فارما» لصحة الحيوان، التابعة لمجموعة «إيفا فارما» للأدوية والمستلزمات الطبية المصرية، استثمار 1.8 مليار جنيه في إنشاء مجمع صناعي لإنتاج اللقاحات البيطرية بمصر، وذلك على 4 مراحل تنتهي في 2030، بحسب أحمد واکد المدير العام للشركة. واکد أضاف أن شركته استثمرت 980 مليون جنيه في إنشاء المرحلة الأولى من المجمع لإنتاج اللقاحات الميئة لحماية الثروة الداجنة من مرض «إنفلونزا الطيور»، على أن تبدأ في ضخ اللقاحات إلى السوق المحلية خلال مايو 2024، منوهاً إلى أن مبلغ الاستثمار لا يشمل التكنولوجيا والبحث العلمي.

• «الأهلي صبور» و «ريدكون» تطمحان لإنشاء مناطق حرة خاصة في مصر

تلقت الحكومة المصرية 3 طلبات لإقامة مشروعات بنظام «المناطق الحرة الخاصة»، اثنان منها في القاهرة الجديدة لشركتي «الأهلي صبور» للتطوير العقاري، و«ريدكون» للتطوير العقاري. بالإضافة إلى طلب آخر لإنشاء منطقة ثالثة في شرم الشيخ مُقدّم من أحد المستثمرين. يقترب مجلس الوزراء من اعتماد الموافقة على المعايير الجديدة للمناطق الحرة الخاصة في مصر، والتي تتضمن نوع نشاط المشروع، وحجم العمالة، ونسبة التصدير للخارج، والاعتماد على المكوّن المحلي، والتكنولوجيا المستخدمة، والتكاليف الاستثمارية.



AL AHLY SABBOUR

أخبار الطاقة



• مصر تستهدف زيادة إنتاج الغاز الطبيعي 8% السنة المقبلة

تستهدف الحكومة المصرية زيادة إنتاج الغاز الطبيعي في البلاد بنحو 8% خلال السنة المالية المقبلة 2024-2025، ليبليغ متوسط 5.7 مليار قدم مكعب يومياً، مقابل 5.3 مليار قدم مكعب يومياً بالوقت الراهن. وتراجع إنتاج الغاز الطبيعي في مصر العام الماضي إلى أدنى مستوياته منذ 2017، حسبما تظهر أرقام مبادرة بيانات المنظمات المشتركة «جودي»، ليبليغ 59.29 مليار متر مكعب، بانخفاض 11.5% عن 2022 على أساس سنوي. كما بدأت مصر الشهر الماضي شراء شحنات الغاز الطبيعي المسال في خطوة نادرة لتجنب الانقطاعات في الكهرباء. واشترت شركة

«إيجاس» الحكومية مؤخراً أكثر من شحنة على الأقل من الغاز الطبيعي المسال للتسليم الفوري إلى محطة العقبة للتفويز في الأردن، قبل نقلها بأنابيب إلى مصر.

• مستحقات الشركات الأجنبية لدى وزارة الكهرباء المصرية تبلغ 450 مليون دولار

وصلت مستحقات شركات الطاقة الأجنبية لدى قطاع الكهرباء في مصر إلى 450 مليون دولار حتى نهاية مارس الماضي. وتمثل مستحقات شركات الطاقة الأجنبية لدى قطاع الكهرباء في مصر بعقود الصيانة التي أبرمتها وزارة الكهرباء المصرية مع تلك الشركات، بالإضافة إلى عقود توريد قطع الغيار لصالح محطات إنتاج الكهرباء. كما تبرم «الشركة القابضة لكهرباء مصر» عقوداً مع كيانات أجنبية، غالباً ما تكون هي المصنعة لوحدات إنتاج الكهرباء، من أجل صيانة تلك المحطات، وأبرزها عقود مع «سيمنز» الألمانية في سبتمبر 2018 بقيمة 2.8 مليار يورو لصيانة وتشغيل 3 محطات كهرباء في العاصمة الإدارية، والبرلس، وبني سويف لمدة 8 سنوات.

إقليمياً:



• ميزانية السعودية تسجل عجزاً للربع السادس على التوالي بـ 12.4 مليار ريال

سجلت ميزانية السعودية عجزاً للفصل السادس على التوالي في الربع الأول من سنة 2024 بلغ 12.4 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ 2.9 مليار ريال للفترة عينها من 2023. وارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 4% إلى 293 مليار ريال، من ضمنها إيرادات نفطية بلغت

182 مليار ريال بنمو 2% عن الربع الأول من عام 2023، وفق الأرقام الصادرة عن وزارة المالية السعودية. أما النفقات، فشهدت زيادة بنسبة 8% لتصل إلى 306 مليارات ريال، مدفوعة بقفزة في النفقات الرأسمالية 33% إلى 34.5 مليار ريال. وكان صندوق النقد الدولي أشار بتقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد الإقليمي، الصادر في أكتوبر 2023، إلى أن السعودية ستحتاج إلى سعر نفط عند 96.2 دولار للبرميل، وهو رقم أعلى مما كان مُقدَّراً سابقاً، لتحقيق التوازن في ميزانيتها.

• عجز قياسي مرتقب في ميزانية إسرائيل بسبب كلفة الحرب

تكبدت إسرائيل تكاليف بقيمة 60 مليار شيكل (16 مليار دولار) بعد سبعة أشهر من الحرب، ليقترب عجز ميزانيتها من تجاوز هدف هذا العام وسط غياب تحرك حكومي لتحقيق الاستقرار المالي. كما أظهرت بيانات وزارة المالية المنشورة أن العجز المالي المستمر لمدة 12 شهراً تضخم إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي في أبريل، وهو أعلى من تقديرات الحكومة البالغة 6.6% لعام 2024 بأكمله. قفز الإنفاق 36% تقريباً في الأشهر الأربعة الأولى من 2024 مقارنة بالفترة

نفسها من العام السابق، وذهب حوالي ثلثه إلى نفقات الدفاع. وانخفضت الإيرادات 2.2% ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض مدفوعات الضرائب. ومع تزايد الخسائر المالية للحرب، فإن إسرائيل تتجه لتكبد أحد أكبر عجز في ميزانيتها في هذا القرن. وقدر البنك المركزي في وقت سابق أن التكلفة الإجمالية للصراع ستصل إلى 255 مليار شيكل خلال 2023-2025.



عالمياً:



• عملات الأسواق الناشئة تواصل أقوى ارتفاعاتها في 2024

واصلت عملات الأسواق الناشئة أكبر ارتفاع لها على مدى أربعة أيام في عام 2024، حيث رفع المتداولون بحذر رهاناتهم على تخفيضات أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا العام، مما رفع الطلب على هذه الأصول مرتفعة المخاطر. وصعد المؤشر القياسي لعملات الدول النامية بنسبة 0.3%، لتصل مكاسبه في جلسات التداول الأربعة الماضية إلى 0.8%. تصدرت عملة البيزو التشيلي والراند الجنوب أفريقي هذا الارتفاع يوم 6 مايو، حيث وصلت العملة التشيلية إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

• فيتش: قوة الدولار تهدد تصنيف الأسواق الناشئة الائتماني

يمكن أن يؤثر استمرار قوة الدولار الأمريكي أمام عملات الأسواق الناشئة على التصنيف الائتماني لبعض الدول، مما قد يخفف من زخم التصنيف الإيجابي الحالي للأسواق الناشئة، وفق وكالة «فيتش». الأسواق الناشئة تتسم بـ 5 خصائص رئيسية؛ الدخل المنخفض، ومعدلات النمو الاقتصادي السريعة، والتذبذب المرتفع، وتقلبات العملة، والعوائد العالية المحتملة. وقالت الوكالة في تقرير إن الدول الأكثر عرضة للخطر، هي التي تعاني من تراجع كبير ودائم في قيمة عملاتها أمام الدولار، أو انخفاضات كبيرة في احتياطياتها الأجنبية الرسمية، والتي لديها حصة كبيرة منها مقومة بالعملات الأجنبية. منذ مطلع 2024، رفعت «فيتش» التصنيف الائتماني لعدد من الدول تشمل مصر، وقطر، وتركيا، ونيجيريا.

معلومة مصورة



مقالات تحليلية

دلالات رفع «فيتش» الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري إلى «إيجابية»

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

رفعت وكالة «فيتش»، يوم الجمعة الموافق الرابع من مايو 2024، نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر الائتماني إلى «إيجابية» من «مستقرة»، مدعومة بتراجع مخاطر التمويل الخارجي على المدى القريب بسبب الإجراءات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الدولة، وإبرام صفقة «رأس الحكمة» مع الإمارات.

“

عوامل مُحفزة

دفعت العديد من العوامل الإيجابية وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني لرفع الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري، وهو ما يُمكن توضيحه على النحو الآتي:

- انخفاض مخاطر التمويل الخارجي: انخفضت مخاطر التمويل الخارجي على المدى القريب بشكل ملحوظ بسبب اتفاق رأس الحكمة مع الإمارات، والانتقال إلى سعر صرف مرن، وتشديد السياسة النقدية، مما فتح أيضًا الباب أمام تمويل إضافي من

المؤسسات المالية الدولية. كما يؤكد الاستثمار في رأس الحكمة قوة الدعم المالي الذي تقدمه دول مجلس التعاون الخليجي لمصر، حيث تنقسم صفقة رأس الحكمة البالغة 35 مليار دولار إلى 24 مليار دولار من التدفقات الجديدة من العملات الأجنبية خلال العام المالي المنتهي في يونيو 2024، ليعود نصف هذه الأموال إلى وزارة المالية، مما يخفض احتياجات إصدار الديون، والنصف الآخر إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. ويتكون المبلغ المتبقي البالغ 11 مليار دولار من الصفقة من تحويل ودائع العملة الأجنبية الإماراتية الحالية المحتفظ بها لدى البنك المركزي المصري إلى ودائع بالعملة المحلية للاستثمارات، مما يقلل من عبء الدين الخارجي لمصر.

- **إجراء مراجعات صندوق النقد الدولي:** خلال المراجعة الأولى الخاصة بصندوق النقد التي أجريت في مارس 2024، تمت زيادة قرض الصندوق المخصص لمصر بمقدار 5 مليارات دولار ليصل إلى 8 مليارات دولار، كما وافق الاتحاد الأوروبي على حزمة دعم مدتها ثلاث سنوات بقيمة 7.4 مليار يورو.

- **خفض سعر الصرف:** ساهم انخفاض سعر الصرف الرسمي بنسبة 38% في مارس 2024 إلى 49.4 جنيه مصري إلى القضاء على السوق السوداء مما ساهم في انتعاش سوق العملات الأجنبية، مع زيادة حجم التداول اليومي بأكثر من عشرة أضعاف منذ فبراير 2024.

وتثق وكالة «فيتش» في أن مرونة سعر الصرف ستكون أكثر استدامة مما كانت عليه في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

الخطوات الأولية لاحتواء الإنفاق خارج الموازنة من شأنها أن تساعد في الحد من مخاطر القدرة على تحمل الدين العام.

- **توقعات إيجابية:** تتوقع «فيتش» أن يرتفع الاحتياطي النقدي المصري بمقدار 16.2 مليار دولار خلال العام المالي 2024/2023 إلى 49.7 مليار دولار، وإلى 53.3 مليار دولار بحلول العام المالي 2025/2024، وأن ينخفض صافي الدين الخارجي بنسبة 6.5% إلى 23.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المتوقع أن ينخفض الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 84.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2025/2024، مقارنة مع 95.9% في العام المالي 2024/2023، وذلك بفضل الفائض الأولي في الموازنة والنمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

مخاطر قائمة

- رغم الرؤية المستقبلية الإيجابية، إلا أن الحفاظ على التصنيف الائتماني عند «B-» يرجع إلى العوامل الآتية:

1. ارتفاع معدل التضخم إلى 35.7% على أساس سنوي في فبراير، بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري ونقص العملات الأجنبية، قبل أن ينخفض إلى 33.4% في مارس. وتتوقع وكالة «فيتش» أن ينخفض التضخم إلى 12.3% في يونيو 2025.

2. تتوقع «فيتش» أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.7% بحلول نهاية العام المالي 2024/2023 إلى 3.15% ليتسارع عقب ذلك إلى 4.7% بسبب تعزيز الثقة في مسار الإصلاح الاقتصادي وزيادة تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ذلك المعدل لا يزال أقل بقليل من المعدل السائد في مصر.

3. تتوقع وكالة «فيتش» أن يتقلص العجز العام للحكومة بمقدار 0.3% في العام المالي 2024/2023 إلى 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تعويض الإيرادات العالية من صفقة رأس الحكمة الارتفاع الذي سيبلغ نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في فوائد الدين.

4. من المتوقع أن تصل نسبة فوائد الديون/ الإيرادات إلى ذروتها لتقترب من 68% في العام المالي القادم 2025/2024، قبل أن تنخفض إلى مستوى لا يزال يعد مرتفعاً بنسبة 45% في العام المالي 2028/2027، مدعوماً بالانخفاض الكبير في أسعار الفائدة وقصر أجل متوسط استحقاق الدين المحلي.

5. استمرار المخاطر الجيوسياسية الناتجة عن تصعيد الصراع الإقليمي الذي يمثل خطراً على إيرادات السياحة وقناة السويس، والتي تتوقع الوكالة انخفاضها بالفعل بنسبة 6% و19% على الترتيب في العام المالي 2024/2023.

6. استمرار عدم الاستقرار الاجتماعي الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم والتحديات الهيكلية التي تشمل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف الحوكمة.

دلالات إيجابية

جاء تعديل الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري عقب أيام من إصدار وكالة «فيتش» تقريراً في السادس والعشرين من أبريل 2024 حول تأثيرات التصعيد الإيراني- الإسرائيلي على اقتصادات الشرق الأوسط، مما يؤكد أن الاقتصاد المصري لا يزال يتمتع بالمرونة الكافية من أجل احتواء تلك المخاطر.

ويتزامن التقرير مع تعديل الحكومة المصرية توقعاتها لعجز الموازنة الكلي في العام المالي الجاري 2024/2023 إلى 3.95% مقارنة بتوقعات سابقة عند 7.7%، بعد تحصيل 12 مليار دولار لصالح الخزانة العامة من صفقة «رأس الحكمة»، كما رفعت الحكومة توقعاتها لتحقيق فائض أولي بواقع 5.75% في العام المالي 2024/2023 من توقعات سابقة عند مستوى يبلغ 2.5%.

وكذلك، يأتي القرار بتعديل النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري عقب حوالي شهرين من اتخاذ وكالة «موديز» قراراً مثيلاً بسبب انخفاض المخاطر المالية والنقدية بشكل كبير، وعقب نشر صندوق النقد الدولي تقرير الخبراء الخاص بأول مراجعتين من برنامج تمويل مصر، والذي أشار إلى أن مصر استوفت 7 شروط من أصل 15 شرطاً لإتمام المراجعتين، مؤكداً أنه بحلول يونيو من العام الجاري، سيتم صرف شريحة القرض البالغ إجماليها 1.646 مليار دولار، على أن يتم صرف نحو 1.228 مليار جنيه بنهاية سبتمبر من العام ذاته، فيما سيصل حجم الشريحة التالية إلى قرابة 1.228 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2024.

والجدير بالذكر أن عجز صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي المصري قد تحسن بشكل غير مسبوق في مارس الماضي بنحو 17.721 مليار دولار، ليصل إجمالي العجز إلى 4.224 مليار دولار، مقارنة بنحو 21.94 مليار دولار بنهاية فبراير، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري الصادرة في 30 أبريل 2024.

ختاماً، يعتبر تقرير «فيتش» تويجاً للإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ بداية عام 2024 ابتداءً من صفقة رأس الحكمة المبرمة مع الإمارات، مروراً بتحرير سعر الصرف، حتى تأمين قرض صندوق النقد الدولي وإجراء المراجعتين الأولى والثانية.

مقالات تحليلية

توقعات بنك جي بي مورجان: تلاشي الضغوط المالية على مصر ورؤية مستقبلية للاقتصاد

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

شهدت مصر في السنوات الأخيرة، معدلات تضخم عالية بسبب عدة عوامل، بما في ذلك زيادة تكلفة السلع الأساسية والخدمات، وتراكم الديون العامة، وتقلبات سوق العملة. وقد تسببت هذه الضغوط المالية في تقليل القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة تكاليف المعيشة. مع ذلك، توقع العديد من المؤسسات المالية أن يشهد معدل التضخم المصري تراجعاً تدريجياً في الفترة المقبلة. يعزى هذا التوقع إلى جهود الحكومة المصرية للحد من التضخم من خلال تنفيذ سياسات مالية ونقدية مناسبة، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة وتنظيم الإنفاق الحكومي وتحسين البنية التحتية.

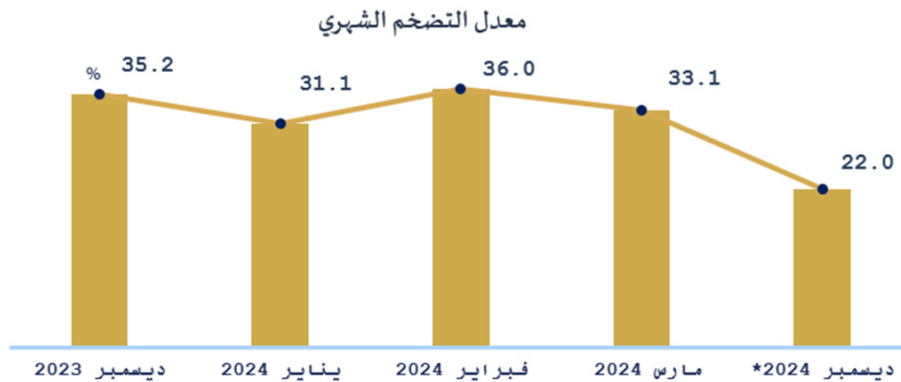
“

إشارات إيجابية

أكد العديد من المؤسسات المالية تعافي الاقتصاد المصري، وعليه أشار البنك الأميركي «جيه بي مورغان» لتلاشي الضغوط المالية على مصر في المدى القريب وذلك بعد إتمام صفقة رأس الحكمة «أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر». تأتي هذه الصفقة الضخمة، التي تبلغ قيمتها 35 مليار دولار، لتكون

علامة فارقة في مسار التنمية الاقتصادية المصرية. تركز الصفقة على تطوير مدينة «رأس الحكمة» الساحلية الجديدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والتي ستصبح مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا والابتكار والتصنيع. تعتبر هذه الصفقة نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة مع موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي المتميز على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، والإمكانيات الهائلة التي تمتلكها في مختلف المجالات، مما يجعلها وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.

تساهم الأسعار العالمية المرتفعة ونقص المعروض المحلي في زيادة معدلات التضخم بشكل كبير. ووفقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، شهد المعدل السنوي للتضخم الأساسي تباطؤاً لشهر مارس 2024 حيث سجل 33.1% مقارنة بمعدل بلغ 35.2% في ديسمبر 2023. وفي الوقت نفسه تباطؤ المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل 31.8% في أبريل 2024، كما توقع بنك جي بي مورجان أن يستمر معدل التضخم في التراجع إلى 22% بحلول ديسمبر المقبل من 33.1% في مارس الماضي.



اتصالاً تتخذ البنوك المركزية قرارات السياسة النقدية عادةً بناءً على العديد من العوامل، أبرزها معدل النمو والتضخم والاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة. فإذا ما أراد البنك المركزي جذب المزيد من الاستثمارات غير المباشرة أو السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة فمن المرجح أن يرفع معدل الفائدة. أما إذا كان يسعى لرفع معدل النمو فإنه سيلجأ إلى خفضها من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض، وإطلاق المزيد من المشروعات، مما سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وزيادة معدلات التشغيل، وتعزيز النمو الاقتصادي في نهاية المطاف.

ومنذ بداية عام 2023 وحتى فبراير 2024 تم اتخاذ قرارات برفع سعر الفائدة ثلاث مرات مقابل الإبقاء عليها ست مرات، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

قرار الفائدة	موعد الاجتماع	
تثبيت	فبراير 2023	1
رفع	مارس 2023	2
تثبيت	مايو 2023	3
تثبيت	يونيو 2023	4
رفع	أغسطس 2023	5
تثبيت	سبتمبر 2023	6
تثبيت	نوفمبر 2023	7
تثبيت	ديسمبر 2023	8
رفع	فبراير 2024	9

ويستبعد البنك رفع الفائدة في اجتماع البنك المركزي المزمع عقده في مايو المقبل، متوقعًا إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة عند مستوياتها الحالية طوال 2024 للحد من احتمال تباطؤ وتيرة تراجع معدل التضخم أو زيادة الضغوط على العملة المحلية.

إضافة إلى ذلك توقع بنك جيه بي مورغان أن صافي استثمارات المحافظ المالية المتوقع تدفقها إلى مصر خلال العام المالي الحالي سيبلغ 8.1 مليار دولار مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي بتدفق 400 مليون دولار فقط كما يتوقع بنك جولدمان ساكس ارتفاع الاحتياطي النقدي لمصر وذلك بوتيرة قوية ليصل إلى 50 مليار دولار تقريباً بنهاية العام الجاري بالإضافة إلى توقع ارتفاعه إلى 61 مليار دولار تقريباً في عام 2027. إضافة إلى ذلك توقع بقفزة في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال العام الحالي إلى 33 مليار دولار مقارنة بـ 9.3 مليار دولار في العام الماضي وذلك نتيجة الخطي المتقدمة التي تتخذها مصر لتحسين الأوضاع الحالية والرجوع بالاقتصاد المصري إلى مرونته بالإضافة إلى توقعه فائضاً في التمويلات الخارجية لمصر بقيمة 26.5 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة، مقابل توقعات سابقة بعجز قدره 13 مليار دولار، وذلك نتيجة التمويلات المرتقبة من صندوق النقد الدولي وشركاء آخرين بخلاف قيمة الاستثمار المحقق من صفقة رأس الحكمة.

ومن ناحية أخرى، أصدرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تقريراً يلقي الضوء على التطورات الإيجابية والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي المصري في أعقاب الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة. ويبشر التقرير بتحسين ملحوظ في سيولة العملات الأجنبية، مدعوماً بمساندة إماراتية، وتدخلات صندوق النقد الدولي،

وانتعاش محتمل في تحويلات المصريين بالخارج. ويتوقع أن تُساهم هذه المساعدات في تحسين معدلات نمو الائتمان المصرفي وجودة الأصول في البنوك، خاصةً مع توفر العملة الصعبة.

في الختام، توقعات بنك «جي بي مورجان» تعكس الثقة في الاقتصاد المصري والإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها وستكون لهذه التوقعات تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المصري، بما في ذلك تعزيز الثقة والاستقرار وتحسين القدرة على الاستيعاب وتقليل الضغط على الموارد المحلية. كما تُعد مصر وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. وثُبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة لجذب المزيد من الاستثمارات، وذلك من خلال تحسين بيئة الاستثمار والترويج لفرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات.



ECSS

المركز المصري
للأفكار والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للأفكار والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

